

وتراعى اللجنة المذكورة في تقدير ذلك بالخصوص نوع الارضي واصل التملك ومدة الاستثمار وما وقع استهلاكه كما تراعى ايضا الحالة الموجودة عليها الارضي الفلاحية يوم تسليمها يضبط بامر تكوين اللجنة المذكورة وسيزها وكذلك كيفية التحصيل على التعويضات المذكورة .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بالمرسى في اول محرم 1384 (12 ماي 1964)

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

## القوانين

قانون عدد 5 لسنة 1964

مؤرخ في اول محرم 1384 (12 ماي 1964) يتعلق بملكية الارضي الفلاحية في تونس (I)

باسم الشعب ،

عن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس الامة ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

**الفصل 1** - ابتداء من صدور هذا القانون لا يمكن ان يملك الارضي الصالحة للفلاحية الا الافراد من ذوى الجنسية التونسية او الشركات التعاclusive التي يقع تأسيسها طبقا لاحكام القانون عدد 19 لسنة 1963 المؤرخ في 4 محرم 1383 (27 ماي 1963)

**الفصل 2** - يحجر تكوين اي شركة مهما كانت جنسية المنشاركين ومهما كانت الصيغة القانونية للشركة اذا كان الغرض من تكوين الشركة المذكورة تملك او استثمار الارضي الفلاحية والا يقع حجز الارض لفائدة الدولة على مقتضى الشروط المبينة بالفصل الرابع الآتي ويستثنى من هذا التحديد تكوين الشركات التعاulsive المنصوص عليها بالقانون المشار اليه عدد 19 لسنة 1963 المؤرخ في 4 محرم 1383 (27 ماي 1963) وفي صورة تكوين الشركة بالرغم مما تقدم فان عقد الشركة يكون باطلأ بطلانا مطلقا ولا يمكن تسجيل العقد او ترسيمه بدفتر دار الاملاك العقارية .

**الفصل 3** - تحال الى الاملاك الخاصة للدولة جميع الارضي الفلاحية التي لا تكون في احد الصنفين المبينين بالفصل الاول اعلاه .

كما يحال الى الاملاك الخاصة للدولة المليونات والالات الفلاحية وبصورة عامة كل الاجهزة اللازمة لاستثمار الارضي الفلاحية المذكورة وتحويل انتاجها .

**الفصل 4** - يقع تسليم الارضي الفلاحية المنصوص عليها بالفصل الثالث المتقدم على اثر اعلام المالك المعنى بالامر بقرار كاتب الدولة للفلاحية بشأن تطبيق هذا القانون على الارضي الفلاحية الراجعة للمالك المذكور ويقع هذا الاعلام الى مقر ادارة الشركة بتونس العاصمة او الى مقر اهم ضيعة او الى مقر المالك على انه يمكن لكاتب الدولة للفلاحية ان يراعي ما يحتمل ان يطلبها من الاجال كل مالك يقطن فعلا بالبلاد التونسية ويستثمر مباشرة ضعيته الفلاحية .

**الفصل 5** - تحال الى الاملاك الخاصة للدولة على مقتضى الشروط المبينة بالفصل السادس الآتي جميع الارضي الموضوعة تحت الائتمان تطبيقا للقانون عدد 48 لسنة 1959 المؤرخ في 28 شوال 1378 (7 ماي 1959) .

**الفصل 6** - ينشأ من الاحالة المنصوص عليها بالفصل الثالث المتقدم حق في التحصيل على تعويضات تقدر مبلغها بناء تكون بجانب كاتب الدولة للرئاسة .

(I) الاعمال التحضيرية :

مداولة مجلس الامة وموافقتها بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 ذى الحجة 1383 (11 ماي 1964)